THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

السفير بسام صباغ

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

إلى مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل

"الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك، في 23 آذار 2023

السيد الرئيس،

السيدات، والسادة رؤساء الوفود،

الماء هو الحياة، ولا حياة بدون ماء.

وفد بلادي يرحب بعقد هذا المؤتمر، والذي يضـــع المياه في أعلى مســـتوى من الاهتمام، ويسلط الضـوء على محورية المياه في حياتنا اليومية وارتباطها المباشـر بالصـحة، والمناخ، والطاقة، والتنمية الاقتصـــادية، كما يؤشـــر أيضـــاً إلى أهمية تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، وتحقيق وتسريع التقدم نحو الوصول الشامل إلى المياه المأمونة، والصرف الصحي بحلول عام 2030.

وفدي يعتقد بأن أهمية هذا المؤتمر تنبع من حرصـــــه على التعامل بصـــــورة تكاملية ومشـتركة مع كافة التحديات التي تواجهها الدول الأعضـاء بشـأن المياه، سـواء كانت دول منبع أو دول مرور أو دول مصـــــب، بما في ذلك تلك الناجمة عن تغير المناخ، أو التحكم بكميات المياه، أو جودتها، والإسـهام في إيجاد الحلول المناسـبة للمياه وبالتالي تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

وفدي يُثمن التعاون في مجال دعم التنمية المسـتدامة، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه المتفق عليها دولياً، بما يحقق الفائدة القصـوى من الموارد المائية التي تعاني من ضـــــغوطٍ شـــــديدةٍ نتيجةً لتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وجائحة كوفيد-19، والنمو المتزايد للطلب على المياه.

السيد الرئيس،

لقد تعرض الشعب السوري خلال العقد الماضي لحربٍ إرهابية تسببت بأضرارٍ هائلة في قطاع المياه في سـورية. حيث اسـتخدمت المجموعات الإرهابية المسـلحة المياه كسـلاحٍ في حربها على الشعب السوري، إذ خربت مصادر مياه الشرب، وقطعتها، ولوثتها، ودمرت البنى التحتية للصـرف الصـحي، ومشـاريع الري، حيث وصـلت نسـبة تضـرر قطاع المياه إلى 41%، وفاقت الأضرار الـــ 780 مليون دولار، وشمل المصادر المائية، ومنشآت التخزين، والضـــخ، والتوزيع. كما تضـــرر قطاع الصـــرف الصـــحي بنســـبة 60% حيث فاقت قيمة الأضرار 470 مليون دولار، وشمل هذا الضرر محطات المعالجة الرئيسية التي تخدم أكثر من 75% من السكان.

لقد أدى اسـتخدام المجموعات الإرهابية لمياه الشـرب كسـلاح حرب ضـد المدنيين في محافظة الحسكة، شمال شرق سورية خلال السنوات الماضية، إلى معاناة هائلة للسكان في

تلك المنطقة، وأدى القطع الكامل لمياه الشـــرب عن محطة علّوك المائية لفتراتٍ طويلة تزيد عن 70 يوم، إلى حرمان قرابة مليون سـوري في مدينة الحسـكة، والمناطق المجاورة لها من المصدر الوحيد لمياه الشرب.

كما تسبب الزلزال المدمر الذي ضرب بلادي في الــ 6 شباط الماضي في تدمير العديد من منشـــآت البنى التحتية المتعلقة بقطاع المياه، حيث خرج أكثر من 80 خزان مياه عن الخدمة، مسؤول عن تزويد مليون ونصف نسمة بمياه الشرب في 6 محافظات. كما تضررت العديد من الخزانات الأخرى، وهي بحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل.

السيد الرئيس،

لقد حرصت مؤسسات الدولة السورية على تأمين المياه النظيفة لكل مواطنيها في أحلك الظروف مما قدم نموذجاً لحسن إدارة المياه في الظروف القاسية، كما أستمرت المؤسسات الحكومية السورية في العمل من أجل إعادة تأهيل القطاعات المائية المتضررة، لإيصال مياه الشرب إلى جميع السوريين، والسعي للتحول نحو أنظمة الري الحديثة التي تحقق مكاسب اقتصـــادية وبيئية كثيرة، إلا أن هذه الجهود واجهت العديد من التحديات أبرزها قيام بعض الدول الغربية بفرض إجراءات قسرية أحادية الجانب على بلادي سورية أعاقت قدرتها على تأمين تمويل مشاريع المياه، ووضعت قيوداً على استيراد التجهيزات اللازمة لترميم المنشآت المتضررة أو لصيانة المشاريع العاملة حالياً، أو لتطوير البنى التحتية لهذا القطاع الحيوي. كما أعاقت تلك الإجراءات الأحادية تأمين حوامل الطاقة اللازمة لعمليات نقل وضخ المياه.

إننا ندعو من على هذا المنبر إلى الرفع الفوري، وغير المشـــروط لتلك الإجراءات اللاشـــرعية واللاإنســـانية لنتمكن من التخفيف من معاناة الســـوريين واللحاق بركب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما ندعو إلى زيادة تمويل المشـاريع المتعلقة بالمياه، لما لها من أهمية حاسمة في دعم جهود التعافي، وتحقيق العديد من الأهداف الإنمائية.

السيدات، والسادة،

لن يتسنى لدولنا بلوغ الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 إلا من خلال تضافر الجهود المشتركة للدول الأعضاء، والتي من أهمها التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، إذ أن الموارد المائية بحكم طبيعتها تتجاوز الحدود، ولكي يكون التعاون فعالاً، لا بد من الالتزام بتعزيز الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية.

وفي حالة الجمهورية العربية الســـورية فإن ما يزيد عن 60% من وارداتها المائية تأتي من خارج الحدود عبر الأنهار المشـــتركة، وتعاني ســـورية من نقص متزايد في كمية هذه

الواردات المائية، جراء التحركات الأحادية غير الملتزمة بالتفاهمات الموقعة مع سـورية، الأمر الذي يتسـبب في منعكسـات سـلبية بيئية، واقتصـادية، واجتماعية، ويضـاعف من المعاناة الإنسـانية للشـعب السـوري. ولهذا تدعو سـورية دولة المنبع إلى الالتزام بالمعاهدات الدولية، وتأمين الحصـص العادلة، والمنصـفة لدول العبور والمصـب، وتقاسم الضـرر معها، كما ترحب بالتعاون مع دول الجوار في القضـايا المائية، وتنوه بالتعاون الوثيق مع الجانب العراقي لتحصيل الحقوق العادلة، والمنصفة في مياه نهري دجلة، والفرات.

أما في الجولان السـوري المحتل، فما زالت القوة القائمة بالاحتلال تقوم بسـرقة المياه السـورية، ضـاربةً بعرض الحائط القوانين والأعراف الدولية، حيث يقوم الاحتلال باسـتغلال مياه بحيرة طبريا، ومياه نهر بانياس وينابيعه، بالإضـافة إلى سـرقة مياه حوض الرقاد الرافد لحوض اليرموك.

السيد الرئيس،

تؤكد الجمهورية العربية السـورية التزامها بتحقيق اسـتدامة الموارد المائية، والحرص على توفير المياه المأمونة للسكان، بما في ذلك من خلال العمل على مراجعة التشريعات، ووضع خطة للاحتياجات المالية، وتحسـين الكفاءة الانتاجية، وتأهيل الكوادر البشـرية والفنية في قطاع الموارد المائية.

في الختام، يجدد وفدي التأكيد على أهمية انعقاد هذا المؤتمر وخروجه بنتائج وتوصيات تسـمح للدول الأعضـاء الاسـتفادة منها للنهوض بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتعزيز التعاون والشـراكات على جميع المسـتويات من أجل الإسـهام في تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليهاً دولياً فيما يتعلق بالمياه، والتي لها دور أساسي في تسريع التقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شكراً السيد الرئيس.